في حوار مع الدكتور الطيب أجزول مؤلف كتاب :"النفايات الطبية والصيدلية في المغرب : التدبير والمعالجة والإطار القانوني"

المغـرب استطـاع أن يتوفر علـى تجـهيزات مهمـة لمعالجـة النفايـات الطبـية

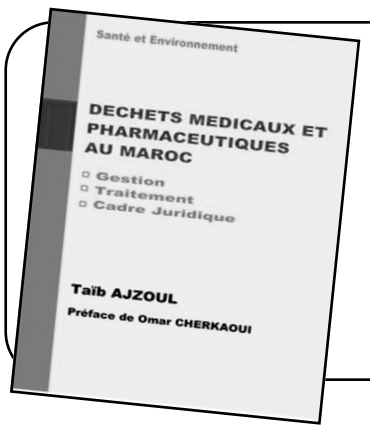

في السنوات الأخيرة، أصبح موضوع النفايات الطبية والصيدلية جد متداول نظرا لخطورة تلك النفايات التي يمكن أن تلحق الأذى بالأشخاص والبيئة سواء خلال إنتاجها داخل المؤسسات الاستشفائية أو أثناء نقلها أو عند التخلص منها.

وقد تم أخيرا إصدار كتاب "النفايات الطبية والصيدلية في المغرب: التدبير والمعالجة والإطار القانوني"، الذي يسلط الضوء على جميع تلك الأخطار (البيولوجية والكيميائية والإشعاعية...) ويتطرق لجميع جوانب تدبير تلك النفايات داخل المؤسسات الاستشفائية وطرق نقلها إلى وحدات المعالجة والطرق الملائمة لمعالجتها. كما يتضمن الكتاب أساليب التكوين والتحسيس وكذا الإطار القانوني المتعلق بتلك النفايات.

الكتاب من تمهيد الدكتور عمر الشرقاوي، المدير السابق للمركز الصحي الجامعي للرباط وسلا ورئيس العصبة المغربية لمحاربة أمراض القلب والشرايين. ولمعرفة الأكثر حول هذا الكتاب، التقينا بمؤلفه، الدكتور الطيب أجزول، الأستاذ بكلية العلوم بتطوان، وأجرينا معه الحوار الآتي.

□ أجرى الحوار: أنس اليملاحي

الدكتور الطيب أجزول

● ما هي أهمية تأليف كتاب حول النفايات الطبية والصيدلية؟

●● تعتبر النفايات الطبية والصيدلية من أكثر النفايات خطورة وذلك بحكم ما تحتوي عليه من مواد معدية من ميكروبات وفيروسات سريعة الانتشار، وأدوات حادة ملوثة بمخلفات السوائل، إضافة إلى احتوائها على مواد كيماوية خطيرة على الإنسان، مما قد يتسبب في حدوث أمراض لدى الأشخاص الموجودين بالبيئة المحيطة بها. فهنالك العديد من الأمراض التي يمكن أن تنتقل عن طريق النفايات الطبية مثل التهاب الكبد الفيروسي (ب) والتهاب الكبد الفيروسي (س) ومرض السيدا والالتهابات التنفسية والدموية وغيرها من الأمراض. وأكثر من يتعرض بصورة مباشرة إلى هذه المخاطر هم العاملون في المؤسسات الصحية، وعمال جمع النفايات والسكان المجاورون لأماكن التخلص النهائي من النفايات الطبية مثل المطارح.

كل ذلك يبين بوضوح أهمية تأليف هذا الكتاب الذي يعطي جميع التفاصيل عن تلك النفايات وعن المخاطر الناجمة عنها، كما يقدم جميع الطرق الملائمة لمعالجة تلك النفايات من أجل المحافظة على صحة الإنسان وسلامة البيئة.

كذلك تتضح أهمية تأليف هذا الكتاب في كون تلك النفايات تهم عدة مؤسسات وعدة متدخلين. فبالإضافة إلى المؤسسات المنتجة لتلك النفايات (المستشفيات، العيادات الطبية، مراكز تصفية الدم، المختبرات الطبية، ...)، هناك المؤسسات و الشركات المختصة في نقل تلك النفايات ومعالجتها. كما أن تلك النفايات تهم الإدارات العمومية التي تقوم بدور التنظيم والمراقبة مثل وزارة الصحة ووزارة البيئة والجماعات المحلية وخصوصا قسم المحافظة على الصحة الجماعية و قسم البيئة وتدبير النفايات.

● من هي الفئات التي يمكن أن يهمها هذا الكتاب؟

●● الكتاب يهم كل الفئات التي لها علاقة بتلك النفايات وبالخصوص جميع المهنيين العاملين بجميع المؤسسات الصحة والاستشفاء، من أطر التسيير والأطباء والممرضين والمهنيين المكلفين بالمحافظة على النظافة والصحة وغيرهم، من أجل مساعدتهم على التدبير الشامل لتلك النفايات. كما أن الكتاب له أهمية كبرى بالنسبة للمهنيين الصناعيين العاملين في المؤسسات المختصة في نقل تلك النفايات ومعالجتها. كما أن هذا الكتاب موجه لطلبة كليات الطب والصيدلة ومدارس الممرضين وكليات العلوم المتوفرة على الإجازات المهنية والماسترات المتخصصة في مجال البيئة والصحة.

ونظرا لكون أن موضوع النفايات الطبية والصيدلية أصبح جد متداول في الآونة الأخيرة، ونظرا لأن تلك النفايات يمكن أن تلحق الأذى بأي شخص أخر، خلال مثلا عملية النقل أو التخلص من تلك النفايات، فإن الكتاب يمكن أن يهم أي قارئ يريد معرفة القوانين والتفاصيل حول تدبير ومعالجة لتلك النفايات الخطيرة.

● الكتاب يتطرق للمجهودات التي يقوم بها المغرب من أجل التدبير السليم لتلك النفايات. ما هي في نظرك أهم النتائج المحصل عليها ؟

●● المغرب استطاع في السنوات الأخيرة أن يتوفر على تجهيزات مهمة لمعالجة تلك النفايات. فوزارة الصحة اقتنت 21 آلة للطحن والتعقيم، موزعة بين مختلف المستشفيات الموجودة في كل من فاس والقنيطرة وتطوان وطنجة وسطات وصفرو والصويرة ومكناس ووجدة وبركان والناظور والخميسات وأكادير وبني ملال والحسيمة وتازة والعيون والدار البيضاء وطانطان وآسفي، ويمكن لكل واحدة من تلك الآلات معالجة تقريبا 40 كيلوغرام في الساعة من النفايات الطبية. كما أنه هناك ثلاثة وحدات صناعية في ملك القطاع الخاص ذات إمكانيات كبيرة، فمثلا الوحدة الصناعية الموجودة بتطوان يمكن أن تعالج أكثر من500 كيلوغرام في الساعة من النفايات الطبية.

كما أن إتباع وزارة الصحة لسياسة التدبير الخارجي، عن طريق التعاقد مع شركات متخصصة، مكن المغرب من الحصول على نتائج مهمة على الأقل في القطاع العام. فبناء على الدراسة المنشورة في الكتاب، هناك تصاعد مستمر في عدد صفقات العروض المخصصة لتدبير تلك النفايات، حيث كان المركز الصحي الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء السباق في إجراء أول صفقة لتدبير نفاياته سنة 2004 وقد تزايد بعد ذلك عدد الصفقات في المراكز الأخرى سنة بعد سنة ليصل العدد إلى 29 صفقة خلال سنة 2010 علما أن كل صفقة يمكن أن تشمل عدة مستشفيات تابعة للمركز الصحي المعني بتلك الصفقة.

في المقابل، فإن القطاع الخاص لا يشهد نفس التطور السريع، ويبقى على المغرب أن يبدل مجهودات إضافية لتعميم تدبير النفايات على جميع المنتجين في هذا القطاع، بدءا بحملات التحسيس والتوعية وانتهاء بالعمل على تطبيق القوانين الجاري بها العمل.

● ما هي أهمية احتواء الكتاب على النصوص و القوانين المتعلقة بتدبير النفايات الطبية والصيدلية؟

●● المغرب استطاع في السنوات الأخيرة أن يتوفر على ترسانة مهمة من القوانين والنصوص التطبيقية المتعلقة بمجال تدبير النفايات. غير أن تلك النصوص لم يتم نشرها بالشكل الكافي بين المعنيين. وهكذا، فإن احتواء الكتاب على جميع النصوص القانونية المتعلقة بتلك النفايات يكتسي أهمية قصوى في المساعدة على إيصال تلك النصوص إلى جميع المتداخلين من أجل تحسيسهم بضرورة التدبير الملائم لتلك النفايات حفظا على الصحة والبيئة وكذلك تجنبا للعقوبات المنصوص عليها في تلك القوانين.

ولا يقتصر الكتاب فقط على تقديم تلك النصوص القانونية، بل، بناء على دراسة معمقة لتلك النصوص، يقدم لائحة للمجالات التي يتطلب فيها تهيئ نصوص قانونية جديدة ضرورية سواء لسد الفراغ القانوني الموجود حتى الآن أو لأجل استكمال تطبيق القوانين والنصوص التي سبق نشرها.

● ما هي مشاريعك المستقبلية؟

●● في القريب العاجل سأعمل إنشاء الله على نشر نسخة جديدة لهذا الكتاب باللغة العربية. وبعد ذلك سأحاول الاهتمام بمجال النفايات الصناعية التي هي بدورها تتسبب في أضرار كبيرة على الصحة والبيئة، علما أن هذا المجال يعرف كذلك نقصا كبيرا من ناحية المراجع، بحيث لا يوجد في المغرب حتى الآن أي كتاب متخصص في تدبير النفايات الصناعية.

« لا يقتصر الكتاب فقط على تقديم النصوص القانونية، بل، بناء على دراسة معمقة لتلك النصوص، يقدم لائحة للمجالات التي يتطلب فيها تهيئ نصوص قانونية جديدة ضرورية سواء لسد الفراغ القانوني الموجود حتى الآن أو لأجل استكمال تطبق القوانين والنصوص التي سبق نشرها ».